التنمية المحلية في الجزائر من منظور تشاركي: الواقع والتحديات

Local development in Algeria from a participatory perspective: reality and challenges

أ.د إسماعيل زروقة [1] أ.د عنترة بن مرزوق [2]
[1] جامعة المسيلة (الجزائر)
ismail.zerrouga@univ-msila.dz
[2] جامعة المسيلة (الجزائر)
antara.benmerzoug@univ-msila.dz

آخر أجل للإرسال:	الإعلام بالقبول:	تاريخ الملتقى:
(2023/11/30)	(2023/12/07)	(2023/12/14)

الملخص:

تعتبر التنمية المحلية من المسائل الحيوية بالنسبة للدولة، والتي تعطيها اهتمام بالغ الأهمية لما لها من أثر مباشر على حياة المواطن، وتعتمد في سبيل تحقيق ذلك على الأداة الرئيسية المتمثلة في الجماعات المحلية، فهي عصب العملية التنموية ومحوره من خلال قربها للمواطن ومعرفة حاجياته ومشاكله، فنجد الجزائر من هذا المنظور تولي أهمية استراتيجية لهذا القطاع وتعمل على إعادة تحيينه وتطويره بما يتماشى و خصوصية الدولة بالنظر الى امكانياتها المادية والبشرية من جهة، و الأهداف و الغايات المرجوة تجسيدها من جهة أخرى، فدور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في الجزائر معقد و مركب من مجموعة من التحديات التي فرضتها سيرورة تاريخية و سياسية و اقتصادية استمرت لأكثر من نصف قرن.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المحلية، الجماعات المحلية، الجزائر، الريع، الاقتصاد المحلي، خلق الثروة.

Abstract:

Local development is considered one of the vital issues for the state, Which gives it extremely important attention because of its direct impact on the life of citizens, In order to achieve this, it relies on the

المؤلف المرسل: إسماعيل زروقة، ismail.zerrouga@univ-msila.dz

main tool represented by local groups, It is the focus of the development process through its proximity to the citizen and knowledge of his needs and problems, From this perspective, we find that Algeria gives strategic importance to this sector and works to develop it, The role of local groups in achieving development in Algeria is complex

Key words:
Local development, local groups, Algeria, Rent, local economy, creating power.

مقدمة:

تحتل الجماعات المحلية مكانة هامة في كل الدول والمجتمعات، وذلك نتيجة للأدوار الفعالة التي تضطلع بها في سبيل تحقيق التنمية، فهي الجهاز الأقرب للمواطن والأكثر اهتماما بمشاكله وانشغالاته، وهي واجهة النظام السياسي وجهازه الرئيسي الذي تتوقف عليه مهمة تحقيق الرضا الشعبي وبناء جسور الثقة بين الدولة والمواطن.

ولما كانت للجماعات المحلية كل هذه الأهمية فقد سعت العديد من الدول بما فيها الجزائر إلى إعطائها المكانة التي تليق بها، وذلك من خلال اعتبارها العمود الفقري للدولة فهي الوسيط بينها وبين الشعب، فحددت لها وظائفها التي تقوم بها، وسنت التشريعات القانونية المنظمة لها في إطار إحداث نوع من التعاون والتكامل بينها وحداتها، ورغم ذلك فقد عانت الجماعات المحلية الجزائرية من وجود العديد من العراقيل التي أثرت على فعالية دورها.

هذه المداخلة ستحاول تناول التنمية المحلية في الجزائر من منظور تشاركي

من خلال التركيز على توضيح أهم العراقيل التي أعاقت تحقيق التنمية المحلية، وكيفية تجسيد الطابع التشاركي للنهوض بها

الاشكالية:

في سبيل معالجة هذا الموضوع ودراسته دراسة علمية نقترح طرح التساؤلات التالية:

- ما واقع التنمية المحلية في الجزائر؟ وما هي أهم العراقيل التي أثرت على تحقيقها في الجزائر؟
- كيف يمكن بناء مقاربة تشاركية في الجزائر تستطيع من خلالها المساهمة في تفعيل الادوار التنموية لمختلف الفواعل المجتمعية وجعلها أكثر تأثيرا وفعالية؟

المبحث الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر: قراءة في العراقيل والصعوبات

رغم الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر إلا أنها لم تستطع تحقيق التنمية المنشودة، ويرجع ذلك للعديد من العراقيل التي التي يمكن حصرها فيمايلي:

- **عجز الجماعات المحلية الجزائرية على خلق الثرورة في ظل سيطرة الاقتصاد الريعي:**

لقد ساهم الريع البترولي في تشكيل جماعات محلية جزائرية مستهلكة للموارد المالية، وغير قادرة على تحمل مسؤوليات المساهمة في خلق الثروة المحلية وتدعيم الإنتاج الوطني، مما جعلها دائما في حاجة ماسة إلى مساعدات وإعانات الدولة.

- **العجز المالي:**

ويرجع العجز المالي للبلديات الجزائرية مثلا إلى العديد من العوامل والظروف من بينها تمركز النشاطات الاقتصادية في موقع واحد، مما أدى إلى توزيع غير متساوي للوعاء الضريبي، بالإضافة إلى المديونية المتكررة للجماعات المحلية بالرغم من عمليات التطهير المتتالية، علاوة على ضعف مردودية الأملاك المحلية، التي لا تتجاوز 7 بالمائة من الموارد المحلية للجماعات المحلية، بالإضافة إلى ضعف الموارد البشرية المحلية وانعكاساتها السلبية على عصرنة تسيير المرافق العامة، والموارد المتوفرة بصفة عقلانية....وقد انتقل عدد البلديات العاجزة من 1138 بلدية عاجزة سنة 2006 إلى 417 بلدية عاجزة في 2009، ومن ثم انخفض هذا العجز من 10.5 مليار دينار إلى 3.3 مليار دينار لنفس الفترة. كما أن مصالح مديرية المالية المحلية أوضحت أن 1249 بلدية والتي سجلت عجزاً سنة 1998 استفادت من دعم بقيمة 08 مليار دج ليتراجع إلى 03 مليار دج

خلال 2009 لصالح 417 بلدية، وبلغ هذا العدد 14 بلدية خلال 2010 بإعانة قدرت ب 134مليون دج و 0 دج خلال 2011 و2012.[2]

- **اختلال التوازن بين الجماعات المحلية في مجال تمركز الثروات:**

فبعض الولايات والبلديات فقيرة وبعضها الآخر تتركز بها العديد من الثروات الباطنية والمشاريع التنموية الكبيرة، مما يجعلها غنية جدا، وهذا الاختلال والاختلاف بين تلك الجماعات المحلية يكون له تأثير كبير على مسار عملية التنمية.

- **التبعية وعدم الاستقلالية:**

بمعنى أن الجماعات المحلية الجزائرية تكون في تبعية مطلقة للسلطة المركزية، مما يؤثر على دورها التنموي على المستوى المحلي، فالتنمية المحلية عملية تشاركية لا يمكن أن تبنى بقرارات سياسية فقط، وإنما تحتاج الى التعاون والتشاور بين مختلف الفواعل المجتمعية.

- **الصراعات الحزبية على المستوى المحلي:**

والتي عادة ما تتم ليس من أجل التنافس حول المشاريع التنموية بقدر ما تتم من أجل الحصول على منافع ومصالح حزبية ضيقة، هذه الصراعات التي تؤدي في أغلب الأحيان إلى حالات الانسداد في أداء المجالس المحلية المنتخبة، وهي من أهم العوامل التي تؤثر على الأداء التنموي للجماعات المحلية.

- **عدم الحياد وأولوية المعين على المنتخب في تسيير الجماعات المحلية:**

يمثل الانحياز وعدم الحياد أحد المظاهر الرئيسية التي تبرز خاصة أثناء الاستحقاقات الانتخابية، إذ تتجاوز أغلب الجماعات المحلية الجزائرية أدوارها القانونية الهادفة إلى تحقيق التنمية إلى لعب أدوار سياسية تتمثل في تقديم الدعم والمساندة لأحد مترشحي الحملات الانتخابية، وهو مظهر له علاقة وثيقة بمظهر آخر له تأثير كبير على الأداء

[2] عبد الكريم مسعودي، تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية: دراسة حالة بلدية أدرار. **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2012-2013، ص 121.

التنموي للجماعات المحلية والمتمثل في أولوية المعين على المنتخب في تسيير وتدبير الشأن المحلي، ويبرز ذلك من خلال تقليص صلاحيات المنتخب ومنح صلاحيات واسعة للمعين.

- **سيطرة الجهوية والقبلية في تسيير الشأن المحلي:**

سواء أثناء الانتخابات المحلية، أين تسود معايير الولاء للجهة والقبيلة بدل التركيز على معايير الكفاءة والجدارة والاستحقاق، أو أثناء تسيير المشاريع التنموية أين يتم توزيعها حسب الانتماءات الجغرافية بدل الاحتياجات الشعبية، وهذا ما جعل التنمية غير متوازنة في العديد من بلديات وولايات الوطن.

- **ضعف المشاركة الشعبية:**

وهو أحد أهم العوامل المساهمة في عرقلة التنمية المحلية في الجزائر، وهذا الضعف له مؤشرين: ضعف مرتبط بنسبة المشاركة في الحياة السياسية ويظهر ذلك من خلال العزوف عن المشاركة في الانتخابات المحلية، وضعف مرتبط بالمشاركة في تسيير الشأن المحلي سواء ويبرز ذلك في عدم الاهتمام بحضور مداولات المجالس المحلية المنتخبة أوعدم المساهمة الفعالة في تقديم الاقتراحات والمساعدات المتعلقة بتجسيد المشاريع التنموية التي تعود على المجتمع المحلي بالفائدة والمنفعة العامة.

- **غياب الأسلوب العلمي في تسيير الشأن المحلي:**

ويبرز ذلك من خلال مؤشرين أيضا:

المؤشر الأول: مرتبط بطبيعة القيادات المحلية وأعضاء المجالس المنتخبة ومستوى تكوينها وتعلمها، حيث يحيلنا الواقع على وجود نسب معينة ممن يسيرون الشأن المحلي الجزائري بدون شهادات جامعية ولا مستوى تكويني يؤهلهم لتقلد تلك المسؤولية.

المؤشر الثاني: يرتبط أساسا بطبيعة العلاقة بين الجامعة والجماعات المحلية في الجزائر، فرغم وجود العديد من التخصصات والدراسات التي تهتم بتحليل واقع الجماعات المحلية واهم المشكلات التي تواجهها إلا أن هذه الأخيرة لا تستفيد منها إطلاقا.

- **ضعف القوانين المتعلقة بتسيير الشأن المحلي:**

رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في مجال ترشيد جماعاتها المحلية إلا أن تلك القوانين تبقى غير كافية وبحاجة إلى إعادة نظر، فالقوانين لابد أن تسبقها تهيئة المجتمع المحلي ونشر الوعي بأهميتها وآليات تجسيدها، وهذا ما يسهل من قبولها والتكيف معها حتى يمكن ترجمتها واقعيا ولا تبقى مجرد قانون مكتوب.

المبحث الثاني: الجهود الجزائرية المبذولة في سبيل تشجيع الطابع التشاركي وتحريك الفعل التنموي على المستوى المحلي

أكد المشرع الجزائري في المادة 11 من قانون البلدية رقم 11- 10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 أن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير اللازمة لإعلام المواطنين بشؤونهم وإستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي عرض نشاطه السنوي أما المواطنين المحليين، وفي المادة 12 من نفس القانون أقر بأن تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. وفي المادة 14 أكد المشرع أنه يمكن لكل شخص الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة كاملة أو جزئية بشرط ان تكون على نفقته.[3]

وفي المادة 15 من قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 أكد المشرع على ضرورة تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من مخاطر

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11- 10 المؤرخ في رجب عام 1432 هـ الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 37، الصادرة بتاريخ 3 يونيو سنة 2011، ص08.

الفساد ومكافحته بتدابير مثل: إعتماد الشفافية في كيفية إتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.[4]

ومع بداية انخفاض أسعار النفط حرصت الدولة الجزائرية على تشجيع الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، وذلك من خلال الدعوة إلى ضرورة توسيع مشاركة المواطن في تدبير الشأن المحلي وجعله على رأس أولويات المشاريع التنموية باعتباره يمثل وسيلة التنمية وغايتها، فالتنمية لا تتحقق إلا به ولا تكون إلا له. وذلك إيمانا منه أن التنمية المحلية هي مسؤولية الجميع.

المبحث الثالث: التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر- الفواعل والآليات-

لم تعد الدولة الفاعل الأساسي في المجتمع بل برزت بعض الفواعل المجتمعية الأخرى، وبغرض تجسيد الحوكمة المحلية فإن كل فاعل من تلك الفواعل يضطلع ببعض الوظائف، ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

المجتمع المدني المحلي:[5]

في ظلّ التغيّر في وظائف الدولة الاجتماعية، تحت تأثير المستجدّات المحلّية والعالمية، حيث باتت حتمية تحوّل الدولة من كونها المشرف المباشر إلى فاعل شريك في عملية التنمية المحلّية، وأضحت التشاركية هي الآلية نموذجية لتعدد الشركاء الاجتماعيين في عملية التنمية خاصة المحليّة منها، ممّا عظّم دور المجتمع المدني وتحميله المسؤولية في تأطير ومأسسة السلوك الفردي والجماهيري في عملية المشاركة في صياغة خطط تنموية.

لقد اتسعت رقعة المساهمين المكوّنين للمجتمع المدني لتشمل كل الأفراد والأشخاص والمجموعات والمؤسسات المدنية التي تنشط في العمل المجتمعي المستقل عن الأحزاب السياسية وأجهزة الدولة والحكومة، ومنها جمعيات الأحياء والتعاونيات والوداديات والنوادي الأدبية والفاعلون العموميون والمنظمات الدينية والخيرية وجمعيات المعوزين وذوي الحاجات الخاصة، والمهنيون والتجار والحرفيون، ومنظمات الفنانين والنقابات

---

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة العدل، **قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق20 فبراير سنة 2006**، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، 2006، ص 8.

[5] محمد سنوسي، الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر"مدخل نظري". مركز جيل البحث العلمي - **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية** - العدد 15 : فبراير 2018، ص ص 24-23.

المهنية، والصحفيون المستقلون، وتأتي أهمية الفاعل المدني هنا، في المشاركة الفعالة في بناء الديمقراطية المبنية على الشراكة المتعددة والواسعة لمكونات المجتمع والتي تقطع مع النموذج البيروقراطي الآتي من أعلى إلى أسفل والذي لا يعترف بالمبادرات الفردية ولا بإشراك المواطن في تسيير شؤون البلاد، إنّ المجتمع المدني الفاعل والمؤثر هو رأس المال الاجتماعي القوي الذي يرافق رأس المال السياسي والاقتصادي في بناء دول قوية مبينة على النظام الديمقراطي الذي تتعدد فيه السلطات بين سلطة الحكومة والأحزاب والبرلمان والصحافة والقضاء ثم المجتمع المدني من دون أن تطغى سلطة على أخرى ومن دون أن يتم تطويع سلطة لصالح سلطة أخرى.

القطاع الخاص المحلي:

يطلق على هذا التوجه باللامركزية الاقتصادية/ لامركزية السوق Decentralization Market أي تهيئة الظروف التي من شأنها إنتاج وتقديم الخدمات والسلع وفق آليات السوق، وبمعنى أوضح أن تنأى الهيئات المحلية عن مسؤولية القيام ببعض الأنشطة بنفسها وتحولها إما للقطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني عبر أسلوب التخلي، الذي يأخذ أشكالا متعددة منها: عقود الخدمات، عقود الإدارة...الخ. ولهذا تبرز لنا أهم العوامل المؤثرة في التحول نحو القطاع الخاص المحلي ونجد منها:[6]

المساءلة: فالخدمة ذات القيمة العالية والمهمة للمجتمع يتم تقديمها عند المستوى الأدنى المقبول خاصة عندما ينطوي دافع الربح لدى القطاع الخاص على تكاليف عالية جدا، لذا فالخدمات موضع المساءلة العالية من المجتمع ينخفض احتمال تقديمها للقطاع الخاص.

الإنتاج والكفاءة والتكلفة: لتحقيق هذه الأهداف تلجا الإدارة المحلية إلى القطاع الخاص لا سيما في ظل وجود التنافسية في التقديم.

الضغوط المالية: ففي حال عجز الميزانية المحلية وزيادة معدلات الضرائب على المواطنين هنا تلجا الإدارة المحلية للتعاقد مع القطاع الخاص.

---

[6] مفيدة بن لعبيدي." الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر- ترشيد الادارة المحلية مدخلا-" (**اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية**، شعبة تنظيمات سياسية وادارية، جامعة باتنة1، 2016)، 228-229.

إذن يمكن القول أن دور الوحدة المحلية يقتصر على تحديد نوعية ومواصفات الخدمة المطلوبة والإشراف على أدائها بصورة صحيحة، حيث تتولى مهام التوجيه وبهذه الطريقة يمكن للبلديات التعاقد مع شركات خاصة لتنظيف المدينة وصيانة بعض المنشات.

المشاركة الشعبية على المستوى المحلي:

تهدف المشاركة الشعبية الى تحقيق مايلي:[7]

- تنمية القدرات الادارية للمواطنين المحليين، وحريتهم في المبادرة بالعمل، وزيادة الوعي لديهم، بما يفيد عملية التنمية المحلية ومخرجاتها، كما ان دورهم في الرقابة على المشروع يعزز قدرتهم على ادارة المشروعات، كما انها تمكن من الاستخدام الامثل للطاقات وقدرات ارتقاء المجتمع.
- تحقيق ادراك المواطنين المحليين للامكانيات المادية والفنية المتاحة لعملية التنمية، الأمر الذي ينعكس في تقبلهم للسياسات والقرارات التي يشاركون في صنعها في نطاق الموارد المادية والبشرية المتاحة، ومن ثم لا يغالون في المطالبة بتحقيق رغباتهم رغباتهم ويقنعون باشباع حاجاتهم تبعا لبرامج الاولويات التي يقرونها هم بأنفسهم.
- تدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية في مواطن الريف، فالمشاركة في صنع القرارات والسياسات تحقق رضاء المواطنين عن الخدمات والسلع التي يشتركون في تخطيطها وتقريرها، ومن ثم يكون لديهم الاستعداد المستمر والقدرة على المشاركة.
- تنمية الاحساس بالمسؤولية والانتماء لدى المواطن المحلي، والقضاء على قيم السلبية والانعزالية في المجتمع، وتحويل الطاقة الخاملة الى طاقات قادرة عاملة وتفجير ماهو كامن منها لدى الافراد والجماعات في المجتمع.

---

[7] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة**. القاهرة: منشورات التنمية الادارية للتنمية الإدارية، 2009، ص ص 54-55.

المبحث الرابع: آليات تفعيل الأدوار التنموية للفواعل المجتمعية على المستوى المحلي في الجزائر

بعد عرض أهم الصعوبات والعراقيل التي تؤثر على الأداء التنموي لمختلف الفواعل المجتمعية الجزائرية وجب تقديم أهم الآليات التي يمكن من خلالها تجاوز تلك العراقيل والمساهمة في بناء نظام محلي رشيد وفعال، ويمكن أن نلخصها في العناصر التالية:

- **اختيار الكفاءات بدل الولاءات:**

لبناء نظام محلي فعال وجب التوجه نحو الاعتماد على الكفاءات التي تزخر بها الجزائر في مجال التسيير، سواء عن طريق التعيين أو عن طريق الانتخاب، وهذا يتطلب ضرورة أن توكل مهام تسيير المجتمعات المحلية للنخب المتعلمة مهما كانت انتماءاتها الجغرافية أوالحزبية، ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة النظر في الشروط المعلقة بالترشح للانتخابات المحلية، أونشر الوعي بأهمية هذا الجانب محليا، مع اختيار افضل البدائل المطروحة في مجال التعيينات.

- **ضرورة تفعيل دور الجماعات المحلية في خلق الثروة المحلية والتركيز على الاقتصاد المحلي:**

من خلال توظيف مواردها المحلية الطبيعية والمادية والبشرية في الاعتماد على نفسها في مسألة التمويل الذاتي والتركيز أكثر على تشجيع الاقتصاد المحلي، وهذا يتطلب إنشاء مشاريع محلية تعود منفعتها على الجماعات المحلية سواء بالكراء أو عن طريق عقود الامتياز، أو بالمشاركة مع القطاع الخاص في التعاون معا من أجل انجاز مشاريع تنموية عن طريق القطاع الخاص تعود منافعها له لفترة زمنية معينة، وعند انقضاءها يرجع استغلال تلك المشاريع للجماعات المحلية.

- **القضاء على الصراعات الحزبية وحالات انسداد المجالس المحلية المنتخبة:**

وذلك من خلال انتخاب الشخص المناسب الذي يهتم بتحقيق المصلحة العامة بدل المصلحة الشخصية والحزبية الضيقة من جهة، مع تفعيل قانون يحل المشكلة داخليا دون تدخل للسلطة المركزية. من جهة أخرى. هذا فضلا عن ضرورة الإسراع في إيجاد الحل .

- **ضرورة التمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرارات المحلية قانونا وو اقعا:**

وبهذه الصورة يمكن إعادة الاعتبار لدور الجماعات المحلية الجزائرية بصورة حقيقية، فلا يعقل أن تبقى الأولوية للمعين على المنتخب، ولا للقرارات السياسية على القرارات المحلية في مجال المشاريع التنموية، فأهل المنطقة أدرى بمشاكلها ولهم القدرة على حلها بسرعة وفعالية، والتمتع بالاستقلالية مرتبط إلى حد كبير بمدى قدرة الجماعات المحلية الجزائرية على خلق الثروة والاعتماد على التمويل الذاتي.

- **التوجه نحو الديمقراطية التشاركية:**

وذلك من خلال الاستعانة بمختلف الفواعل المجتمعية (المجتمع المدني- القطاع الخاص-المواطن المحلي) في مجال تحقيق التنمية المحلية، فالجماعات المحلية وحدها لم تعد قادرة على الوصول لذلك وحدها، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها الأزمات المالية في بعض الأحيان، وهذا يحتاج الى بيئة قانونية محفزة، ووعي مجتمعي بضرورة التوجه نحو الحوكمة المحلية وتشجيع المشاركة الشعبية النوعية سواء كانت مباشرة أو بالانضمام إلى جمعيات المجتمع المدني المهتم بشؤون المجتمع المحلي.

-ربط الجماعات المحلية بالجامعات:

وبذلك يمكن معالجة مختلف المشكلات التي تعاني منها الجماعات المحلية الجزائرية بأسلوب علمي بعيدا عن طريق الشعبوية، وهذا يتطلب ضرورة استشارة الخبراء والمختصين والاعتماد عليهم في مجال وضع سياسات محلية فعالة، وربط علاقة متينة مع الجامعة من أجل الاستفادة من مخرجاتها البحثية.

- **عصرنة الإدارة المحلية:**

وهذا من شأنه أن يساهم في التقليل من التعقيدات البيروقراطية ومن مظاهر الجهوية والمحسوبية التي كانت سائدة في الإدارة المحلية التقليدية، ومن جهة أخرى يؤدي ذلك إلى قلة الأخطاء الإدارية وسرعة حصول المواطنين على الخدمات مع التركيز على الجودة والنوعية.

- **ضرورة تعديل القوانين المتعلقة بإصلاح الجماعات المحلية:**

من خلال الاستعانة بخبراء توكل لهم مهمة تقييم قوانين إصلاح الجماعات المحلية السابقة، وبناء على نتائج التقييم تحدد نقاط قوة وضعف القانون مع ما يتطلبه من تعديلات ضرورية تجعله أكثر فعالية.

-توفير مقومات ترشيد الجماعات المحلية:

وذلك من خلال توفير عناصر الشفافية والمساءلة والمحاسبة، وهي عناصر ضرورية يمكن أن تقلل من حجم الفساد المستشري على المستوى المحلي. مع العمل على تشجيع وتكريم الجماعات المحلية التي ساهمت في تحقيق انجازات تنموية، وهذا من شأنه خلق روح التنافس الايجابي بين مختلف الهيئات الإدارية على المستوى المحلي.

خاتمة:

في ختام البحث يمكن القول أن تحقيق التنمية المحلية ليست مجرد شعارات سياسية أوإملاءات دولية وإنما حقيقة واقعية يمكن ان تتجسد في واقع المجتمع الجزائري متى توفرت البيئة المناسبة لها، من تشريعات قانونية، وإرادة سياسية، ومجتمع مدني فعال ومساهم في الفعل التنموي، وقطاع خاص يجمع بين المصلحة الخاصة والمصلحة العمومية.

قائمة المصادروالمراجع:

1- عبد الكريم مسعودي، تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية: دراسة حالة بلدية أدرار. **مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية**، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2012-2013.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11- 10 المؤرخ في رجب عام 1432 هـ الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 37، الصادرة بتاريخ 3 يونيو سنة 2011.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة العدل، **قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق20 فبراير سنة 2006**، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، 2006.

4- محمد سنوسي، الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر"مدخل نظري". مركز جيل البحث العلمي - **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية** - العدد 15 : فبراير 2018،

5- مفيدة بن لعبيدي." الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر- ترشيد الادارة المحلية مدخلا-" (**اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية**، شعبة تنظيمات سياسية وادارية، جامعة باتنة1، 2016)،

6- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة**. القاهرة: منشورات التنمية الادارية للتنمية الإدارية، 2009.